مواقف المرجعية الدينية من أعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وأشكالية إدارتها

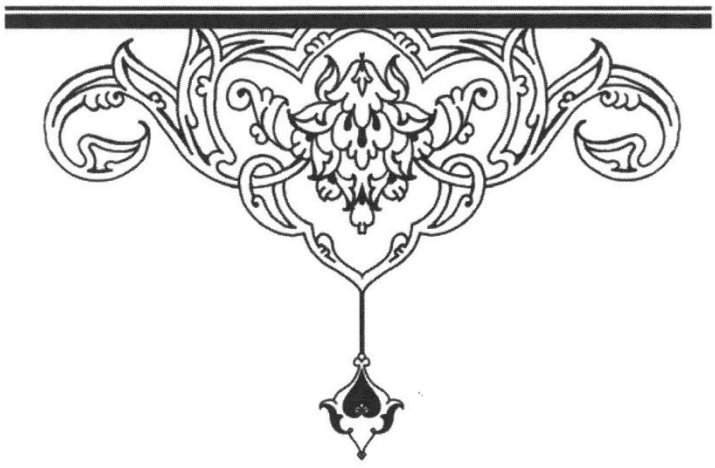

م.د. سعد عبد الحسين نعمة
جامعة الكفيل / كلية القانون

مواقف المرجعية الدينية من أعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣وأشكالية إدارتها

م.د. سعد عبد الحسين نعمة
جامعة الكفيل / كلية القانون

مقدمة

لا يخفى عن الكل ما للمرجعية الدينية من دور مهم في عملية اعادة بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي، لا سيما انها وجهت في العديد من المناسبات على ضرورة بناء الدولة ومؤسساتها وادارتها بأيدي عراقية وطنية، وانها دعت الى ضرورة تأسيس دستور يحكم السلطات العامة في البلاد وينظم الحقوق والحريات ويضمن التعايش السلمي، وتنتخب حكومات وطينية على اساسة، تعمل على تحقيق رفاهية مواطنيها.

وتتجلى اهمية الادوار التي تقوم بها المرجعية الدينية لا سيما الدور السياسي في اوقات الفراغ السياسي كالذي حدث عند الاحتلال الامريكي للعراق وزوال كل مؤسسات الدولة السياسية او في اوقات ضعف السلطة السياسية كبداية تكوين العملية السياسية ومرافقها من انتكاسات امنية (الارهاب، وارهاب داعش) واقتصادية او عدم قابليتها على تلبية مطالب الشعب كالمظاهرات والعصيان المدني بسبب تردي الوضع المعاشي وسوء الخدمات. وايضا ما لهذا الدور من اثار وتأثيرات على مختلف بنى المجتمع واستقرارها وتطورها كالبنى السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في الدور السياسي الذي تمارسه المرجعية من خلال ما تصدره من فتوى اذا كان لها الدور البارز في ارساء معالم الدولة . فضلا عما لها من اثر الواضح في نفسية الفرد العراقي بسبب فاعلية الواعز الديني.

اشكالية البحث

والاشكالية هنا تدور في الاجابة على بعض التساؤلات لمجموعة من المشكلات الفرعية التي رافقت عملية بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وعمليات ادارتها ومخرجاتها، وهي كيف ساهمت المرجعية الدينية في اعادة بناء الدولة؟ ما موقفها من الاحتلال الامريكي ودورة في اعادة بناء وهيكلة الدولة؟ ما هي اهم مواقفها من العمليات السياسية التي ارتبطت بإدارة الدولة كموقفها من الفساد والارهاب والمحاصصة والطائفية وارهاب داعش والتظاهرات والاعتصامات؟

فرضية البحث

اما فرضية البحث تركز على ان للمرجعيات الدينية بصورة عامة دور تأريخي ذات ابعاد سياسية تمثلت في مقارعة الاحتلال البريطاني ومقاومة البدع والاختلالات التي تصيب المجتمع، وتوسع هذا الدور بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما رافقه من مماطلات وجدليات في سبيل اعادة بناء الدولة وادارتها وبرز هذا الدور مرة اخرى في محاربة عصابات داعش التي كان من نتائجها الحفاظ على العملية السياسية وابعاد المجتمع من حرب اهلية ومن ثم توجيهاتها في مظاهرات واعتصامات المواطنين في ٢٠١٩ المطالبة في حسن ادارة الدولة والقضاء على افة الفساد التي تنخر بالدولة والمجتمع، مما يعني ان للمرجعية الدينية دور سياسي مهم في الحياة العراقية المعاصرة وتمثل ظاهرة متقدمة في حياة المجتمع العراقي، وعلية ومن خلال هذا التقديم سيقسم هذا البحث الى:

المبحث الاول: دور المرجعية الدينية في اعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الاول: المرجعية الدينية وفوضى سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩

المطلب الثاني: المرجعية الدينية واعادة بناء الدولة العراقية

المبحث الثاني: مواقف المرجعية الدينية من عملية ادارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الاول: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات والمحاصصات.

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الفساد والتدهور الامني.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية والانسداد السياسي بعد انتخابات ايار ٢٠١٨.

المبحث الاول: دور المرجعية الدينية في اعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

لقد تقلدت المرجعية الدينية وظائف وواجبات عديدة جعلتها تحمل أمانة الرسالة المحمدية ومارست الأدوار والمواقف ضد حركة الانحراف والتدهور مثلما مارسها أئمة أهل البيت عليهم السلام.

إن المرجعية الدينية تعد ظاهرة متقدمة وناضجة برزت أهميتها بحق في التاريخ الشيعي وتطورت بمرور الأزمان سواء كان ذلك على صعيد الفتوى أو على صعيد القيادة أو على صعيد المواقف في محاربة البدع والاختلالات والانحرافات،[١] ونشر الافكار التحررية ضد التخلف السياسي والاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي[٢] . لذلك سيقسم هذا المبحث الى المطالب الاتية:

المطلب الاول: المرجعية الدينية وفوضى سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩

المطلب الثاني: المرجعية الدينية واعادة بناء الدولة العراقية

المطلب الاول: المرجعية الدينية وفوضى سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩

شهدت الساحة العراقية بعد الاحتلال الامريكي في ٢٠٠٣، فراغا سياسيا وهذا الامر وضع المرجعية الدينية امام مسؤوليتها الدينية والوطنية والتاريخية، وما نتج عن هذا

الفراغ هو زوال الدولة لان السلطة السياسية اسقطت بفعل التدخل الامريكي ، والاقليم احتل من قبل دول اخرى، والشعب خرج عن معادلة التأثير في الواقع السياسي.[٣]

بعد سقوط النظام السياسي في العراق برز دور المرجعية الدينية واضحاً في المشهد السياسي العراقي، اذ كان صوتها متميزاً وموقفها قوياً تجاه الاحتلال الاجنبي، فبعد اسبوع من الاحتلال اعلن مكتب سماحة السيد علي الحسيني السيستاني عن (رفضه أي سلطة اجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد وتمسكه بوحدة المقيمين في العراق ووحدة الاراضي العراقية)، كما اكد رفضه أي نوع من انواع الحكم الذي يكون مفروضاً من أي قوة خارجية وان العراقيين هم الذين يديرون العراق وليس لهم ان يفعلوا ذلك تحت أي سلطة اجنبية.[٤] وقد حددت المرجعية الدينية مجموعة من المبادئ التي يجب ان يكون عليها البلاد في المستقبل القريب واهم هذه المبادئ هي:[٥]

اولا- حق الشعب العراقي في حكم نفسة بنفسه بحرية تامة واستقلال بعيد من ارادة المحتل وتدخلاته.

ثانيا_ ارتباط حكم البلاد بأفضل ابنائها الموسومين بالكفاءة والنزاهة والوطنية.

ثالثا_ اعتماد مبدأ الانتخاب للاختيار الحكومة التي تمثل الشعب وترسم مستقبلة.

وبذلك يؤكد سماحته يجب في من يتصدى لحكم البلاد ان يتمتع بالكفاءة ويجب ان يكون مستقل عن أي سلطة اخرى خارجية وهذا تأكيد على ضرورة استقلال البلاد اولاً وعدم التدخل بشؤونها الداخلية ثانياً.[٦]

وفي هذه الاثناء كانت الفوضى تعم المدن والشوارع وانهيار الدولة وسقوط الحكومة وزوال جميع المؤسسات، وكانت قوات الاحتلال تهيمن على المشهد العراقي وما رافقها من انتشار مظاهر السلب والنهب والتهديد والانتقام والقتل، بادر سماحة السيد السيستاني بإصدار الفتوى تضبط وتنظم الشارع العراقي عما يمكن ان تؤول اليه الاوضاع الامنية من تدهور، ففي ٢٠٠٣/٤/٢٧ اصدر فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة ودوائرها ودعى الى ضرورة المحافظة عليها بهدف اعادتها بالوقت المناسب، كما رفض قيام بعض الافراد والجماعات بالاستيلاء على الممتلكات والبنايات

الحكومية وجعلها مساكن او مقرات لهم، كما رفض قيام باستخدام الاشياء المسروقة من الدوائر الحكومية.(٧)

اما بصدد اعمال العنف والثأر والانتقام التي رافقت الفراغ السياسي تصدى سماحة السيد (علي الحسيني السيستاني)، مرة اخرى اذ حرم الانتقام من البعثيين و ممن كان له دور مباشر او غير مباشر في ايذاء الناس، اذ افتى سماحته بهذا الصدد(القصاص انما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة اليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي)، وأيضاً اكد سماحته بخصوص الذين يكتبون التقارير ضد بعض المؤمنين على (لا تجوز المبادرة الى اتخاذ أي اجراء " مثلا قتله او اجباره على مغادرة المدينة او نحو ذلك بصدد معاقبته بل لابد من تأجيل الامر الى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا" كما اكد بخصوص من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الاجهزة الامنية هل يجوز التشهير به فأكد سماحته بهذا الصدد على "لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك رعاية لمصلحة أهم" (٨).

وبذلك جسدت الفتوى التي اصدرتها المرجعية الدينية حرصها على وحدة العراق واستقلاله، ومحاربة الافكار المتطرفة المسيئة الى مكونات المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي، والدعوة الى التسليح بالتسامح والمحبة والالفة بين مكونات الشعب، لتؤكد ان العراق شعب واحد بتنوعاته القومية والدينية والاجتماعية، اذ ركزت الجهود والدعوات الوحدة ونبذ التفرقة والاحتكام الى القانون، اذ قدمت المرجعية الدينية قراءة سديدة للواقع العراقي والذي مارسته خلال تأكيدها على حماية حقوق الاقليات وحقها المشروع في ممارسة طقوسها الدينية بحرية وتمتعها الكامل بحقوق المواطنة، ورفضها أي شكل من اشكال التميز بحقها، واعتماد مبدأ التسامح الديني وضرورة اخضاع الحياة العراقية لقواعد التعايش السلمي، قاطعة بذلك كل المدخلات التي يسعى اليها التنظيمات الارهابية والتدخلات الخارجية والجماعات الداخلية التي لا بأمن ووحدة البلاد لأجل استثمارها في العراق.(٩)

وعلية يمكن القول ان تنامي دور المرجعية الدينية في هذه الفترة هو الفراغ السياسي الذي تجسد في غياب الدولة التي تعد الحاضنة الاكبر للجماعة الوطنية لتعزز

الاندماج بين مكوناتها نتج عن انهار الدولة تفكك او تصدع الوحدة الوطنية وبرزت ظاهرة الاقتتال بين الاخوة وتهديد للسلم الاهلي وقريبا من الحرب الاهلية من جانب و خلال زخمها الروحي والاعتباري ورصيدها التاريخي في تحريك القاعدة الجماهيرية الواسعة التي عجزت النخب السياسية التقليدية من التأثير فيها او الاتصال الطبيعي بها.

المطلب الثاني: المرجعية الدينية واعادة بناء الدولة العراقية

لقد راعى السيد السيستاني الحكومات المتعاقبة على السلطة منذ الاحتلال الامريكي للعراق ولحد وقتنا الحاضر بالمواقف والتوجيه والنصيحة والإرشاد، والملاحظات القيمة التي تصب في مصلحة الأُمة والوطن، وبما ينفع المسار السياسي في هذه اللحظات السياسية الحاسمة التي تمر على البلاد، لاسيما فيما يتعلّق بتردي الوضع الأمني، فقد كانت وما زالت بحق صمام الأمان في عدم انجرار البلاد إلى حرب طائفية. وكان للمرجعية الدينية في النجف الاشرف موقف واضح ومميز من العملية السياسية وفي جميع المراحل التي مرت بها ابتداءاً من تشكيل مجلس الحكم الى تشكيل الحكومات الدستورية. ويمكن دراسة هذا الموقف عبر مرحلتين زمنيتين مختلفتين هما:

اولاً_ مرحلة تشكيل مجلس الحكم والحكومة الانتقالية في ٢٠٠٤: بعد سقوط النظام السياسي في العراق شهدت البلاد فراغاً سياسياً وادارياً وسادت حالة الفوضى وفشلت الجهود في سبيل تشكيل حكومة تتمتع بمقبولية، لذلك ارسلت الولايات المتحدة الامريكية السفير الامريكي بول بريمر كحاكم مدني ورئيس سلطة الائتلاف المؤقت في البلاد، الذي قام بتأسيس قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وهنا برز دور المرجعية الدينية عبر رسالة موجهة من السيد السيستاني الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ حزيران ٢٠٠٤ طلب فيها عدم إضفاء الشرعية الدولية على قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لكون هذا القانون وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وبتأثير مباشر منه.(١٠)

ففي١٣ تموز ٢٠٠٣، أعلن عن تأسيسه في ظروف غير طبيعية سياسياً واقتصادياً وامنياً وعسكرياً، وقد عكس في تشكيلته مكونات المجتمع العراقي، وفي تلك الأثناء

وعقب تشكيل مجلس الحكم في العراق في تموز (٢٠٠٣م)، كان المجلس قد شكل لجنة دستورية تحضيرية في (٢٠٠٣/٨/١١م) تتألف من (٢٥) عضواً، مهمتها اخذ اراء القوى المجتمعية الفاعلة، ومن ثم رفع آرائها ومقترحاتها لأجل صياغة دستور جديد يحكم البلاد، الا ان هذه الجهود تلاشت بسبب الخلافات حول كيفية اختيار اعضاء اللجنة بدل من التركيز على ماهية المبادئ التي يجب ان يتضمنها الدستور حسب اراء القوى الاجتماعية الفاعلة وهنا توجهت الانظار الى سماحة السيد السيستاني وقد اعطى رأيه بضرورة كتابة الدستور عن طريق مجلس منتخب تكون مهمته صياغة وكتابة هذا الدستور.(١١)

ورغم رفض المرجعية المستمر على توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية الازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصر السلاح بيدها، وتجنب اثارة النعرات الطائفية.(١٢) الا انها اعتبرت ان تأسيس المجلس امراً واقعاً يتحمل مسؤولية ادارة البلاد بدل من الحكم الامريكي المباشر وكان سماحته يستقبل اعضاء مجلس الحكم ويناقش معهم كثيراً من القضايا والشؤون السياسية الداخلية والخارجية وكان يسدي بنصائحه لهم، ويعلق على بعض الامور والاحداث، وكانوا يستشيرون سماحته في اغلب مشاريع المجلس او خططه ومقترحاته.(١٣)

وفي الاتجاه نفسه جاء موقف المرجعية من اتفاق ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ بين بول بريمر ومجلس الحكم العراقي المؤقت اذ أصدرت بيانا بتاريخ ٢٢-١-٢٠٠٤ يؤكد رفض هذه الاتفاقية ومجددا موقف المرجعية العليا من العملية السياسية الجارية في العراق عن طريق أربع نقاط رئيسة:(١٤)

١- لا بديل عن تسليم السلطة الى العراقيين .

٢- ضرورة إجراء انتخابات قبل نقل السيادة، وتشكيل حكومة مؤقتة .

٣- أهمية انبثاق مجلس وطني منتخب غير معين من قبل سلطات الاحتلال .

٤- رفض آلية (اللجان التأسيسية) المعينة من قبل سلطة الاحتلال ومجلس الحكم على مستوى المحافظات .

ونتيجة لإصدار مرجعية السيستاني على إجراء الانتخابات والضغط الشعبي الذي يتجسد في المظاهرات التي اندلعت في اغلب محافظات العراق اضطر بريمر الى السفر الى أمريكا للبحث عن سبل لحل الأزمة وقد نتج عن ذلك اللجوء إلى الأمم المتحدة لمعالجة الموقف بعد إعلان المرجعية قبولها بالإشراف الدولي وفي ٢٠٠٤/٢/١١ وصل السيد الأخضر الإبراهيمي كممثل للأمين العام لهذه المهمة.

استناداً لما جاء به قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادرة في آذار ٢٠٠٤ اذ نص على أن تبدأ المرحلة الانتقالية (المرحلة الأولى) بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة تامة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ ،وستتألف تشكيلة الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق تسهلها الأمم المتحدة بتشاور شرائح المجتمع العراقي ،ويقوم بها مجلس الحكم، وسلطة إدارة الائتلاف المؤقتة ويمكن التشاور مع الأمم المتحدة متى تطلب الأمر ذلك. إذ تم في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ حل سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت قوات التحالف قد عينتها بادئ الأمر، ونقلت السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة برئاسة (أياد علاوي) وقد عملت هذه الحكومة بالتعاون مع سلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن (١٥٤٦) الصادر في ٨-٦-٢٠٠٤، والذي منح سلطات الاحتلال حرية، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمساهمة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق الى حين تشكيل حكومة وطنية منتخبة من قبل الشعب.

اما موقف سماحة السيد السيستاني حول هذا القانون فقد اكد سماحته ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية يجب ان يعرض على المجلس الوطني للموافقة علية ضماناً للشرعية، اذ كان يصر على ضرورة اجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بصورة عادلة ويتولى التصديق على القانون الانتقالي، الا ان الامور جرت بشكل اخر، أي ان لقانون سبق تشكيل المجلس الانتقالي.[١٥]

ثانياً- مرحلة الاستفتاء على الدستور وانتخابات الجمعية الوطنية في ٢٠٠٥: لقد أكد سماحته على أهمية الدستور العراقي القادم، وفي سؤال قدم من مجموعة من المؤمنين بان سلطات الاحتلال تروم تشكيل لجنة لكتابة الدستور وتعين مجلس لأخذ اراء

بعض الجهات الاجتماعية والسياسية في البلاد بشأن الدستور ومن ثم يتم التصويت عليه بواسطة استفتاء شعبي يقرر قبوله او رفضه وهنا لابد من بيان موقفكم الشرعي من هذا الموضوع.

وكان جواب السيد السيستاني بخصوص هذا الأمر ما نصه: "ان تلك السلطات لا تتمتع باي صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستور يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية والتي من ركائزها الاساسية الدين الاسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من اساسه، ولا بد اولا من اجراء انتخابات عامة، لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في انجازه على احسن وجه".[١٦]

ووصل الخلاف اوجه داخل مجلس الحكم ولم يتوقع بريمر خطورة ما وصلت الية المسالة مما دعي الامر به الى اطلاع الادارة الامريكية عن الموضوع ومجريات الامور والتطورات التي حصلت ليعود بخطة تحايل جديدة والية جديدة وهي (كوكس) كحالة وسط بين التنصيب والانتخاب لأعضاء لجنة كتابة الدستور، الا ان المرجعة رفض واصرت على مواقفها، بان الانتخابات لن تكون الا من خلال الية حقيقية ويكون المجلس حاصل تحصيل ارادة العراقيين ومنبثق منهم ويمثلهم بشكل كامل وعادل.[١٧]

اما بخصوص انتخابات الجمعية الوطنية فكان موقف سماحته من وجود القوات الامريكية بانها غير شرعية، الا انه يعي ان عملية اخراجها ونيل الاستقلال الكامل للبلاد لا تكون الا بروية وعقلانية لتجنب البلاد المزيد من الخسائر، اذ يرى يجب ان تتضافر الجهود لنيل الاستقلال الكامل باقل الخسائر وكذلك بين موقفه من جميع الكتل السياسية بانه يقف منها بمساحة واحدة، وكذلك يركز على مسالة الانتخابات لكون المؤسسة التشريعية هي المؤسسة المهمة في الدولة، وهي الممثل الشرعي والرسمي للشعب العراقي، بعيداً عن ارادة المحتل او أي ارادة اخرى خارجية .[١٨]

وتم انتخاب جمعية وطنية لصياغة دستور دائم للبلاد وانقسم الشارع العراقي بين مؤيد لها وداعم لأجراء الانتخابات وبين معارض لأجرائها ومقاطع لها، وهنا كان دور المرجعية يؤكد على ضرورة انجاحها رغم المعارضة الواسعة، اذ التقى سماحته بمختلف ممثلي الفئات الاجتماعية وممثلي الاحزاب السياسية والطوائف الدينية الاخرى ليحثهم على ضرورة المشاركة في الانتخابات، وعلية اصدر سماحته فتوى واعطى التعليمات والوصايا تعتبر متابعة لأدق التفاصيل التي من العادة لا يتناولها المرجع الاعلى ولكن حرص المرجعية الدينية على انجاح الانتخابات مما جعلها تعطي ارشادات دقيقة حول الانتخابات. وبذلك فان المرجعية الدينية تعي جيداً المرحلة التاريخية التي تعاصرها، مما جعلها ان تتعامل مع الاحداث بروية.[١٩]

لذلك يمكن القول ان للمرجعية الدينية دور مهم في تكوين والحفاظ على العملية السياسية في العراق، وانها ساهمت بشكل كبير في عملية اعادة الدولة العراقية وفق نظام اساسة التعددية والتداول السلمي والدوري للسلطة، وانها تدخلت في مرات عديدة ومتعددة في سبيل الحفاظ على وحدة وتنوع المجتمع العراقي، والحفاظ على النظام السياسي بعد التدهور الامني في ٢٠٠٤، واجهاض محاولات عصابات داعش الارهابية بعد ان سيطرت على اراضي واسعة من البلاد واحباط مؤامرة كبيرة استهدفت المجتمع العراقي ككل، وهنا لا ندعي ان المرجعية الدينية تتدخل في الشأن العراقي بصورة مباشرة، لكن عندما تكون هناك مشاكل كبيرة ومستعصية تعجز عن حلها بعض القوى السياسية لأسباب مختلفة، فأنها تتدخل بصورة مرنه لأجل حلحلتها وهذه الجوانب اغلبها تتعلق بعملية ادارة الدولة العراقية وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم.

المبحث الثاني: مواقف المرجعية الدينية من عملية ادارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بعد تنامي دور المرجعية الدينة وازدياد تأثيرها في الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣، قدمت افكار واراء على ما يجب ان يكون علية شكل التنظيم السياسي للمؤسسات السياسية للدولة العراقية وبشكل يضمن للجميع المشاركة في الحياة السياسية من دون انحياز لطرف على حساب الطرف الاخر او مكون على حساب مكون اخر وكان

هذا الدور هو الاقرب لأجل بناء دولة مدنية حديثة تتوائم مع طبيعة المجتمع العراقي .[٢٠] وتقوم على اساس مشاركة كل اطياف الشعب العراقي بتنوعهم بما يضمن حقوقهم جميعا وبلا تمييز لفئة على حساب فئة اخرى، وبما يضمن العدالة الاجتماعية والسلم المجتمعي بين اطياف ومكونات المتجمع العراقي، بان يميز مكون على بقية المكونات وهذا الموقف هو لسي موقفا سياسيا انما موقف ابوي تجاه كل مكونات الشعب العراقي.[٢١] وبناء على هذا لا بد ان نبين مواقف المرجعية الدينية بشأن عملية ادارة الدولة العراقية، عبر المطالب التالية:

المطلب الاول: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات والمحاصصات.

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الفساد والتدهور الامني.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية والانسداد السياسي بعد انتخابات ايار ٢٠١٨.

المطلب الاول: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات والمحاصصات.

تمثل الانتخابات الحرة جوهر الديمقراطية ولا توجد ديمقراطية بدون توافر الاحزاب السياسية، لذلك مع بداية التجربة الديمقراطية في البلاد ظهرت العديد من الاحزاب ذات الاتجاهات والتوجهات المختلفة سواء اكانت شيعية ام سنية علمانية ام اسلامية ليبرالية ام شيوعية، وان موقف المرجعية الدينية منها موقف واحد، منذ تأسيس العملية السياسية الى يومنا هذا، اذ انها لم تدعم حزب معين، او قائمة معينة، او شخص محدد، انما تركز على ضرورة الانتخابات لاختيار الاصلح، على اعتبار ان ما ينتج عنها يمثل حاضر البلد ومستقبلة.

وقبل كل انتخابات تتوجه انضار ومسامع الناس الى خطب المرجعية الدينة وهنا لا بد من معرفة موقف المرجعية من الانتخابات بصورة عامة، اذ انها سعت ان يكون النظام السياسي السائد في البلاد بعد ٢٠٠٣ نظام ديمقراطي قائم على اساس التعددية السياسية والتداول السلمي والدوري للسلطة عبر الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وبما يمنع الاستبداد ويتلاءم مع واقع المجتمع العراقي، ومن هنا كان اصرار المرجعية الدينية ومنذ سقوط النظام السياسي على الانتخابات وان العراقيين وحدهم

من يقررون مصيرهم ويختارون مستقبلهم، ورغم مرور ما يقارب عقد ونيف من الزمن لا تزال المرجعية تؤكد على ذلك.[٢٢]

ومن خلال هذا يمكن القول ان المرجعية الدينية تؤكد على ضرورة ادارة العملية السياسية بعيداً عن الاحتلال وبعيداً عن التدخلات الخارجية سواء اكانت عربية او اقليمية او دولية، ونها لا تفرض شكل معين للنظام السياسي، وانها تؤمن بتعددية المجتمع العراقي، وان الدولة يجب ان تكون هي الحاضنة الأساسية للمجتمع، وانها لا تجعل من نفسها بديل للدولة او تتدخل بعملها.

وان المرجعية الدينية تؤكد وقبل كل الانتخابات وقوفها مسافة واحدة من جميع المرشحين والقوائم الانتخابية، أي انها لا تساند أي شخص معين او حزب محدد او قائمة بعينها على الاطلاق وان الامر متروك للناخبين من الشعب العراقي وما تستقر عليه آرائهم ومن الضروري عدم السماح لأي جهة او حزب من استغلال اسم المرجعية الدينية، او أي مكان اخر يحظى بخصوصية معينة بنفوس العراقيين للحصول اصوات الناخبين او استمالتهم، فالعبرة بالكفاءة والنزاهة، والولاء للوطن والابتعاد عن الاجندات الخارجية، واحترام القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ البلد، والتزام بتطبيق برنامج واقي قادر على حل الازمات والمشاكل المتراكمة لسنوات عديدة، من خلال الاطلاع على كفاءة المرشحين لاسيما المشاركين في الانتخابات السابقة، لتفادي الوقوع في شباك الفاشلين والفاسدين.[٢٣]

وهذا ما يؤكد على اختيار شخصيات ذات كفؤة ونزيهة واختيارات شخصيات جديدة في العملية السياسية او اختيار من هو جيد في الدورات السابقة ولو بعد حين رفعت شعار المجرب لا يجرب، وهذه دلالة واضحة على ضخ دم جديد في العملية السياسية من خلال لفت انتباه المواطنين عن رؤساء القوائم والاحزاب الذين لم يقدموا شيء للبلاد (فيما لو كانوا فاشلين او فاسدين)، الا نه بسبب ضعف المشاركات السياسية في الانتخابات ورداءه نظم الانتخابات ادت الى سيطرة شخصيات واحزاب معينة على النظام السياسي وهيمنت على كل العملية السياسية ومجرياتها.

اما فيما يتعلق المحاصصة الطائفية والقومية فقد تجسدت مواقف المرجعية الدينية من خلال رفضها المستمر على توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية اللازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصر السلاح بيدها، وتجنب اثارة النعرات الطائفية.

ويعزو المطلع على المشهد السياسي والساحة السياسية في العراق الى ان تدهور الأوضاع بسبب المحاصصات القومية والطائفية التي انهكت مؤسسات الدولة، كونها استندت على منح الوظائف على اساس طائفي وحزبي يبتعد عن معايير الكفاءة، مما اثر على جميع مفاصل الدولة العراقية التي اصبح الفساد يلازمها وينخر بها بعيدة كل البعد عن الرقابة، مما اضعف البرلمان العراقي عن اداء دوره الرقابي والتشريعي واسر الحكومة العراقية ومنعها من ممارسة ادوارها في رسم وتنفيذ السياسة العامة في البلد.

ان المحاصصة الطائفية والقومية بدأت فعلياً وتطبيقاً منذ بداية تأسيس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ رغم ان التنظيرات لها كانت من قبل احزاب وشخصيات عراقية معارضة للنظام قبل سقوطه، الا انها اصبحت حالة عامة وعرف دارج بين الاحزاب السياسية مما ضرب اطر ومعايير العدالة الاجتماعية في العراق، وتجلى هذا الامر بصورة كبيرة ومباشرة بعد انتخابات الاخيرة في ايار ٢٠١٨.

وهنا اشارت المرجعية الدينية الى معارضة واضحة لتقاسم الدرجات الخاصة وفق مبدأ المحاصصة، وهذا امر يتم بشكل واسع في كل ادارات الدولة وحرصت القوى السياسية على تمريره باسم الاصلاحات، ضمن قوائم لمناصب الوكالات في الادارات العامة ووكالات الوزارات وهنا اكدت المرجعية ان مهمة الاصلاح ومسؤولية الفساد والخراب طيلة المدة الماضية يتحمل مسؤوليتها جميع القوى الحاكمة وليس الشيعية منها فقط، وهي بذلك تريد أن تضع القوى السنية والكردية امام مسؤولياتها وعدم تصوير الامر كصراع شيعي داخلي، بل ان ذلك يشمل الشعب كله في مقابل القوى السياسية كلها.[٢٤]

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الفساد والتدهور الامني

منذ اعادة بناء الدولة العراقية على اساس المحاصصة القومية والطائفية بعد عام ٢٠٠٣، ومع بداية تكوينها وما رافقها من ارتفاع معدلات الفساد في عمليات ادارة الدولة وتفشى الفساد بكل أنواعه واشكاله واخذ ينخر في جسد الدولة العراقية واخذ يلقي بتأثيراته على المواطنين مما ضرب كل معايير العدالة الاجتماعية.

ويعد الفساد بكل أنواعه وأشكاله من المعوقات الرئيسة والأساسية التي تلحق أضراراً بالغة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعيق عملية التنمية والتطور، من خلال قيام البيروقراطيين أو السياسيين على استغلال مناصبهم ومراكزهم من أجل تحقيق مصلحتهم الخاصة على حساب مصلحة الجميع، خاصة إذا اقترن الفساد في المشروعات الكبيرة، كمشروعات البنى التحتية فإنه يؤثر على المجتمع ككل، أما إذا اقترن بالمراكز الإدارية الصغرى فيكون ضحيته المواطنين العاديين الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم الخاصة. (٢٥)

ان الفساد ظاهرة مركبة ذات أنماط سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية، وقانونية، ذات تأثيرات خطيرة على المجتمع والنظام السياسي معاً، لاسيما إذا كان هذا الاخير يمر بمراحل انتقالية كالنظام السياسي العراقي، ويكثر الفساد ويزداد حجمه في ظل انعدام الامن، والصراعات السياسية، وعدم تطبيق القانون، مما يزداد تأثيره على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى انهيار الدولة وتفكك المجتمع.(٢٦)

وفي ضل تأثيرات واثار الفساد على الدولة والمجتمع تصدت المرجعية الدينية مرات عديدة ومتعددة لهذه الظاهرة الخطيرة، ونذكر واحده منها اذ علم الجميع على ما آلت إليه أوضاع البلاد وما تعاني منه هذه الأيام من مشاكل متنوعة وأزمات متشابكة، وكانت المرجعية الدينية تقدر منذ مدة غير قصيرة ما يمكن ان تؤول اليه الأمور ، إذا لم يتم اتخاذ خطوات حقيقية في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا قامت على مر السنوات الماضية بما يمليه عليها موقعها المعنوي من نصح المسؤولين والمواطنين لتفادي الوصول الى الحالة المأساوية الراهنة، لقد نصحت المرجعية الدينية مراراً كبار المسؤولين في الحكومة وزعماء القوى السياسية بأن "يعوا حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم، وينبذوا الخلافات المصطنعة التي ليس وراءها إلا المصالح الشخصية، ويجمعوا مواقفهم على إدارة البلد، بما يحقق الرفاه والتقدم لأبناء شعبهم، ويراعوا العدالة في منح المزايا والمناصب والمخصصات، ويعملوا للإصلاح ويمتنعوا عن حماية الفاسدين من أحزابهم، وقد حذرتهم ان الإصلاح ضرورة لا محيص منها، وإذا خفت مظاهر المطالبة به مدة فإنها سوف تعود في وقت آخر وأوسع من ذلك بكثير ولات حين مندم".

كما نصحت المواطنين كلما حل موعد الانتخابات العامة والمحلية بأن الإصلاح والتغيير نحو الأفضل الذي هو مطلب الجميع وحاجة ماسة للبلد لن يتحقق الا على ايديكم، فإذا لم تعملوا له بصورة صحيحة فانه لن يحصل، والآلية المثلى له هي المشاركة الواعية في الانتخابات المبنية على حسن الاختيار أي انتخاب الصالح الكفوء الحريص على مصالح الشعب العراقي، وتحقيقا لهذا الهدف طالبت المرجعية الدينية بأن يكون القانون الانتخابي قانوناً عادلاً يرعى حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها، وأن تكون المفوضية مستقلة كما قرره الدستور ولا تخضع للمحاصصة الحزبية وحذرت من أن عدم توفير هذين الشرطين سيؤدي الى يأس معظم المواطنين من الانتخابات وعزوفهم عن المشاركة فيها، ولكن مثلما يعلم الجميع لم تجر الأمور كما تمنتها المرجعيةُ الدينية العليا وسعت اليها، واستمرت معاناة معظم المواطنين بل ازدادت معظمها، وانتشار البطالة وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي بدرجة كبير وغير معهودة، وكل ذلك نتيجة طبيعية لاستشراء الفساد المالي والإداري في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها والابتعاد عن الضوابط المهنية في تسييرها وإدارتها، واليوم وبعد كل ما وقع في الأسابيع الماضية من اعتداءات مرفوضة ومدانة على المتظاهرين السلميين، وعلى القوات الامنية وعلى الممتلكات العامة والخاصة، وانجرارها الى اصطدامات دامية خلفت عددا كبيرا من الضحايا، فإن من الضروري العمل بمسارين:

الأول: تلبية مطالب المواطنين وتقليل معاناتهم من خلال المسار الثاني الذي يقضي بتشكيل حكومة على اسس صحيحة بعيدة عن المحاصصة، وتكون قادرة تحمل مسؤولياتها وعدم التنصل من المهام الموكلة لها، وان تكون لديها الارادة السياسية لمكافحة الفساد، وان تعمل وفق برنامج حكومي واضح ومدروس وان تكون مسؤولة امام مجلس النواب وان يكون هذا الاخير خير ممثل عن الشعب في استضافتها ومسائلتها عن تنفيذ البرنامج الحكومي ونسب الانجاز وان لا يكون هذا البرنامج حاله حال برامج الحكومات السابقة، وعليها ان تعمل بخطوات فاعلة ومدروسة، وهنا نقترح ما يأتي:(٢٧)

أولاً- اقتراح مشاريع القوانين من الحكومة او اللجان البرلمانية المختصة التي تؤمن وتحقق العدالة الاجتماعية بين ابناء المجتمع العراقي ووفقاً للدستور عبر تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات او على الاقل الغاء القوانين التي تمنح مزايا لبعض الافراد على حساب البعض الاخر

ثانياً- تشريع قوانين تحد من الفساد او على الاقل تسد الثغرات في القوانين النافذة التي يستغلها الفاسدين لشرعنه فسادهم وتحقيق غاياتهم على حساب المصلحة العامة وان شاء مجلس اعلى لمكافحة الفساد او احياء هيئة النزاهة والسلطات الرقابية الاخرى.

ثالثاً- حصر التعينات في الوظائف العامة بيد مجلس الخدمة الاتحادي بعد تفعيله وايجاد ضوابط لاختيار الموظفين في المناصب المهمة في الدولة لا سيما تلك التي تتعلق بالسلك الدبلوماسي وغيرها من المناصب ويمكن سحب هذا الامر الى اختيار الوزراء والمستشارين بأن يكون اختيارهم على اسس الاختصاص و الكفاءة بدل التوافق والتحاصص.

رابعا- الايعاز الى ديوان الرقابة المالية الى ضرورة الانهاء والتدقيق في الحسابات الختامية للميزانيات العامة في السنوات الماضية وجميع العقود والتخصيصات المالية للأعوام السابقة على مستوى كل وزارة ومحافظة وضرورة الإعلان عن نتائج التدقيق بشفافية عالية لكشف المتلاعبين بالأموال العامة

والمستحوذين عليها تمهيداً لمحاسبة المقصرين وتقديم الفاسدين للعدالة وعلى مجلس النواب القادم أن يتعاطى بجدية مع جميع الخطوات الإصلاحية ويقر القوانين اللازمة لذلك، وإن تنصلت الحكومة عن العمل بما تتعهد به أو تعطل الأمر بمجلس النواب أو لدى السلطة القضائية فلا يبقى أمام الشعب الا تطوير أساليبه الاحتجاجية السلمية لفرض إرادته على المسؤولين مدعوماً في ذلك من قبل كل القوى الخيرة في البلد وعندئذٍ سيكون للمشهد وجه آخر مختلف عما هو اليوم عليه ولكن نتمنى أن لا تدعو الحاجة الى ذلك ويغلب العقل ويغلب المنطق ومصلحة البلد عند اصحاب القرار ليتداركوا الأمر قبل فوات الأوان نظراً لأهميته الموضوع وخطورته على المجتمع ككل .

اما موقف المرجعية من التدهور الامني فمنذ الاحتلال الامريكي للعراق، وحالة الأمن تنحدر من سيء إلى أسوء بحيث باتت حياة الناس ومصالحهم في خطر دائم ، وبرزت مشاعر غير مألوفة على الساحة العراقية . جاءت وافدة مع المحتلين ، مثل حالة النهب والسلب والفلتان الأمني، فضلاً عن وجود منظمات إرهابية ذات صيغة عدوانية مثل القاعدة أو عصابات السلب والنهب وعصابات (داعش)، وانتشار المخدرات وكل الممنوعات، وجميعها تشكل خطراً كبيراً على المجتمع العراقي ، واستمرار وجود هذه المنظمات واتساع نشاطها يساعد على استمرار الفوضى ، وقد أثر تردي الوضع الأمني في العراق على انتقال هذه الظاهرة للمحيط الإقليمي مع تفجر كل الشعارات الطائفية والدينية والعنصرية في المنطقة.[٢٨]

فقد دعت للتهدئة في العديد من الاحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهم السلام، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات الامريكية التي تحاك ضد العراق ومحاولة إثارة الحرب الطائفية فيه، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد .[٢٩]

وكذلك تجسد دور المرجعية الدينية من خلال فتوى الجهاد الكفائي، بعد سيطرة التنظيمات الارهابية على مناطق غرب العراق ووصولها بالقرب من العاصمة بغداد وبعض المناطق المقدسة في ضل عدم قدرة القوات العسكرية من ايقاف توسع انتشار تلك التنظيمات، حينها ادركت المرجعية خطورة الوضع واحتمالية انجرار البلاد الى

حرب اهلية، لذا جاءت فتوى المرجعية لكل العراقيين للدفاع عن الوطن وتشكيل قوات الحشد الشعبي كجهة مساعدة وداعمة للقوات المسلحة العراقية، ولاقت هذه الفتوى استجابة واسعة من مختلف اطياف الشعب العراقي والتي لقيت ما لقيت من نجاحات مستمرة على صعيد مكافحة الارهاب ضد عصابات (داعش) الارهابية والحفاض على امن وسلامة البلاد[٣٠]، اذ تضمنت هذه الفتوى رسائل مهمة والتي تحمل في ثناياها العديد من الارشادات المهمة لمواجهة هذه العصابات الارهابية منها:[٣١]

١- حث الشباب الواعي على الولاء للوطن وللعقيدة الاسلامية والدفاع والحفاظ عليهما.

٢- محاربة الغلو والتطرف بكل اشكاله وإيراد النصوص القرآنية المحذرة منة.

٣- نشر الوسطية والاعتدال عقيدة ومنهج وسلوك في الحياة.

٤- تعد الفتوى بمثابة خارطة طريق للمجاهدين الذين استجابوا لنداء المرجعية، وانهم يقاتلون في سبيل الله والوطن والمقدسات، وعليهم ان يتحلوا بأخلاق اهل البيت عليهم السلام، وان يسيروا على قيمهم.

٥- ان مسؤولية التصدي لهذه العصابات الارهابية هي مسؤولية جماعية لا تخص طائفة دون اخرى.

وعلية يمكن ان نذكر وصف العالم العراق الدكتور علي الوردي واصفاً فتوى المرجع الديني ايه الله محمد تقي الحائري الشيرازي في عام ١٩١٨، اذ يمكن ان نقول هذه الفتوى جعلت بدل من التناحر الديني والقومي والطائفي بعد الاحتلال الامريكي للعراق انها (اي فتوى الجهاد الكفائي) جعلت من الدين والوطنية في اطار واحد بحيث اصبح الوطني متدين والمتدين وطني.[٣٢] وايضاً تجسد دور المرجعية الدينية في مظاهرات تشرين الاول وما رافقها من ازمات سياسية وهذا ما نتناوله في المطلب القادم بشكل مفصل.

المطلب الثالث: المرجعية الدينية والانسداد السياسي بعد انتخابات ٢٠١٨.

بعد ان اجريت الانتخابات في وقتها المحدد في ايار ٢٠١٨، تصاعدت الاتهامات وبرزت السلبيات لا سيما فيما يتعلق بعمل مفوضية الانتخابات من التلاعب بنتائج الانتخابات وتزويرها، وما رافقها من نقل وحرق العديد من الصناديق الانتخابية.

وائتلفت القوائم فيما بينها لأجل ابراز الكتلة الاكبر لتشكيل الحكومة، وان ما يميز هذه القوائم انها ابتعدت عن التحالفات الطائفية، ونتج عن هذه الانتخابات تغيير العديد من الوجوه وتدني نسب المشاركة الانتخابية، اذ ان اغلب المواطنين قاطعوا الانتخابات التي لم تتجاوز نسبتها ١٨% او ٢٠% في احسن حالاتها، ورغم ضعف هذه المشاركة شهدت فوز القوى السياسية الداخلية على حساب القوى الوافدة من الخارج التي تتمتع بازدواج الجنسية او ولاءتها الخارجية، الا ان هذه الاغلبية لم تسمح له بتشكيل الحكومة من جانب ولا تستطيع ان تتجاوز المحاصصة من جانب اخر. لذلك كان لا بد من التحالف مع قوائم اخرى لأجل تشكيل الحكومة

ان ما يميز هذه التحالفات ان قرارها السياسي يتأثر بالخارج، وتماشياً مع هذه الظروف استقر الرأي على اختيار شخص مستقل على الاقل من حيث الظاهر ووقع الاختيار على السيد (عادل عبد المهدي)، وهنا كانت مرحلة الانفراج السياسي، الا انه بعد مرور سنه واحدة او اقل من عمر الحكومة الجديدة ازداد الفساد بكل أشكاله وأنواعه وتوسعت المحاصصة لتصل الى الادارات الصغيرة وهيمنت الاحزاب السياسية على كل مفاصل الدولة والغيت أي دور من خارجها حتى الكفاءات والنخب المثقفة، وهنا دخلنا مرحلة الانسداد السياسي، وما رافقه من مظاهرات واعتصامات رافضة لمجمل العملية السياسية واطرها القانونية والمحصاصاتيه، وان ما يميز هذه الاعتصامات انها استطاعت ان تجبر الحكومة على الاستقالة عن طريق قبول الاستقالة من مجلس النواب، وعدم قدرة رئيس الجمهورية ولا الكتل السياسية من تقديم مرشح يحظى بمقوليه المتظاهرين وهنا بدأت الكتل السياسية الالتفاف على مطالب المتظاهرين من خلال:

اولاً- إصرار الرئاسات الثلاث على بقاء الوضع على ما هو عليه، برفض الحديث عن استقالة الحكومة (رئيس مجلس الوزراء)، فرئيس الجمهورية يملك صلاحية الطلب

من البرلمان سحب الثقة عن الحكومة، ومجلس النواب يملك صلاحية استجواب الحكومة تمهيدا لسحب الثقة عنها كما يشترط الدستور.

ثانياً- وايهام الجمهور بأن هذه الطبقة السياسية يمكن أن تنتج إصلاحا او تغييرا حقيقيا يطيح باقطاعياتهم وفسادهم، وهي الطبقة نفسها التي أنتجت على مدى ١٦ عاما دولة فاشلة وهشة بامتياز بحسب مؤشر الدول الفاشلة لعام ٢٠١٩ حيث جاء العراق في المرتبة ١٣ عالميا، والخامس عربيا بعد كل من اليمن والصومال وسوريا والسودان، بدرجة التحذير القصوى والمعيار الأول لهذا التصنيف كان عدم القدرة على إتمام وظائف الحكم، فضلا عن الفساد السياسي والمالي فيها.

ثالثاً- واخيراً ما نشهده من حالة من الانسداد السياسي المستعصية، وذلك بسبب تمسك الطبقة السياسية بالسلطة ورفض تخليها عن هيمنتها على الدولة ومؤسساتها، وأنها تسعى للمماطلة من خلال الرهان على فقدان الحركة الاحتجاجية زخمها مع الوقت ومع المزيد من القتل والتهديد والضغط.

ونتيجة الى المظاهرات الشعبية التي انطلقت في شهر تشرين الاول من عام ٢٠١٩ المطالبة بالحقوق والعيش الكريم للمواطن العراقي التي تعد بمثابة حقوق مشروعة منصوص عليها في الدستور ومتفق عليها. ونتيجة لمماطلات الحكومة والاحزاب السياسية في تلبية مطالب المتظاهرين اخذت هذه التظاهرات منحى الاعتصام المفتوح، وما رافقة من ارتفاع سقف المطاليب الشعبية المشروعة، اذ اصبحوا يطالبون بتنحي ليس فقط الحكومة انما كل الطبقة السياسية وإنهاء المحاصصة، وتعديل الدستور، وتعيين قانون انتخابات عادل ومفوضية انتخابات جديدة، وانتخابات مبكرة بإشراف أممي، ومحاسبة كل الذين شاركوا في قتل المتظاهرين، ونتيجة لعمليات قتل المتظاهرين السلميين وما رافقها من تصعيد في المواقف للمتظاهرين مشفوعة بخطبة المرجعية الدينية في النجف الاشرف، التي مرة اخرى تحقن دماء الشعب وتبعد عنا حرب طاحنة، اذعنت حكومة عادل عبد المهدي وقدمت استقالاتها وهنا توجهت الانظار الى المادة (٧٦) من الدستور العراقي.

ونتيجة لبقاء الوضع هكذا تدخلت المرجعية الدينية منذ بداية المظاهرات لمساندة المظاهرات وان مطالب المتظاهرين هي مطالب مشروعة، "اذ تؤكد المرجعية الدينية على حق المتظاهرين السلميين بالتعبير عن رايهم بكل حرية واطمئنان وفي عزل العناصر المخربة والجهات الداخلية والخارجية التي تريد حرف مسيرة التظاهرات. وفي اهمية استثمار هذه الفرصة الثمينة لأجراء اصلاحات جذرية لمكافحة الفساد واخرى وزارية وخدمية واقتصادية وأمنية وانتخابية ودستورية تصحح مسارات عمل الدولة لتضعها في السياقات الطبيعية كدولة خادمة وراعية وحامية لمصالح الشعب وليس لمصالح الحاكمين او الاحزاب والقوى السياسية الماسكة بالسلطة".(٣٣)

اما فيما يخص موقفها وما له من تأثير على استقالة رئيس مجلس الوزراء فقد جاء في خطبة المرجعية الدينية "النظر الى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فإن مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو الى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب كما أنه مدعو الى الاسراع في اقرار حزمة التشريعات الانتخابية بما يكون مرضياً للشعب تمهيداً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعبر نتائجها بصدق عن إرادة الشعب فان التسويف والمماطلة في سلوك هذا المسار الذي هو المدخل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة بطريقة سلمية وحضارية تحت سقف الدستور سيكلف البلاد ثمناً باهضاً وسيندم عليه الجميع".(٣٤)

وبسبب عجز الاحزاب والكتل السياسية العراقية من تقديم مرشح يحظى بمقبولية شعبية قبل انتهاء المدة الدستورية الـ (١٥) يوم بسبب اختلاف الكتل في المواقف والآراء وهناك كتل من مكونات أخرى وضعها مستقر، وسيكون سقف مطالبها عالياً في الحكومة الجديدة، بوصف أن مناطقها لا تشهد مظاهرات، وترى ان الازمة هي ازمة مكون واحد. وبعد انتهاء مهلة الـ١٥ يوماً، لم يفلح رئيس الجمهورية في تكليف مرشح لرئاسة الوزراء كبديل للسيد (عادل عبد المهدي)، سوف يبقى رئيس الوزراء المستقيل لتصريف الأعمال لمدة ٣٠ يوماً أخرى، وبعد هذه المدة سوف ينتهي عمل

رئيس الوزراء ووزرائه، وتنتقل الأمور إلى رئيس الجمهورية، وفق المادة ٨١ من الدستور، وان رئيس الجمهورية يدير البلاد لمدة ثلاثين يوما وخلال هذه المدة يجب ان يكلف مرشح جديد وان لم يفلح الامر نكون امام فراغ دستوري لان الدستور لم يضع حلولاً لهذه المشكلة لأنه لم يتوقع ان تصل الامور الى هذا المستوى. [٣٥]

وبالعودة الى خرق الدستور فان الكتل السياسية متعودة على خرق الدستور وهنا يمكن ان يبقى رئيس مجلس الوزراء في منصبه رغم تقديم استقالته وبموافقه الكتل السياسية بحجة عدم ترك البلاد بمرحلة الفراغ الدستوري او خوفا على مصلحة البلاد.

ورغم مطالب المتظاهرين بتشكيل حكومة جديدة وتأسيس نظام انتخابي عادل وتشكيل قانون ومفوضية عليا للانتخابات والتي وصفتها المرجعية بالمطالب الحقة والمشروعة ويجب على الحكومة من تلبيتها، الا ان الفرقاء السياسيين راهنوا على نفاذ صبر المتظاهرين، لأجل ادامة بقائهم بالسلطة فهم لم يشكلوا حكومة ولا الحكومة استجابت لمطالب المتظاهرين، وهنا تدخلت المرجعية الدينية من خلال خطابها الديني الذي اكدت فيه "تؤكد المرجعية الدينية ايضاً على ضرورة تنفيذ الاصلاحات الحقيقية التي طالما طالب بها الشعب وقدم في سبيل تحقيقها الكثير من التضحيات وترى ان المماطلة والتسويف في هذا الأمر لن يؤدي إلا الى مزيد من معاناة المواطنين واطالة امد عدم الاستقرار الامني والسياسي في البلد. وإن تشكيل الحكومة الجديدة قد تأخر طويلا عن المدة المحددة لها دستورياً فمن الضروري أن يتعاون مختلف الأطراف المعنية لإنهاء هذا الملف وفق الأسس التي أشير اليها من قبل فانه خطوة مهمة في طريق حل الأزمة الراهنة".[٣٦] وبعد جديلات كثيرة واستنفاذ الاجراءات الدستورية وقع الاختيار على رئيس مجلس الوزراء بعد رفض اثنين قبله، وهنا تعد هذه الحكومة نفسها انها نتاج للحراك المجتمعي العراقي رغم انها لم تقدم شيء ولم تلبي اغلب مطالب المتظاهرين فقانون الانتخابات تم الالتفاف عليه ولا زال يخدم مصالح الاحزاب المسيطرة، والمفوضية الجديدة غير قادرة على العمل الانتخابي الحر المستقل باستمرار الوضع الراهن، ناهيك عن استفحال ظاهرة الاغتيالات والتصفية والخطف والسلاح خارج اطار الدولة والمال السياسي.

خلاصة القول ان المرجعية الدينية لا تتدخل بالعمل السياسي بصورة مباشرة انما توجه النصح والارشاد وهذا الاخير يكون لأجل تلبية مصلحة عامة لا مصالح خاصة او فردية، لذلك ما قامت به وما تقوم بعمله وهذا ما قامت به المرجعية الدينية المتمثلة من دور الارشاد والتوجيه وملاحظة الاداء والتأكيد على البناء والتطوير، وترك مسألة القيادة والادارة الوطنية للأهل السياسة والادارة، وهذا الموقف دل على نضج وحكمة واعتدال المرجعية.[٣٧] وتلاقي هذه التوجيهات والنصح والارشاد قبولاً مجتمعياً وسياسياً واسعاً بسبب ما تتمتع به المرجعية الدينية من تأييد شعبي واسع لما لها من قدرتها على التأثر على الافراد والجماعات انطلاقا من ايمانهم بدورها وحكمتها الفعالة في ادارة الازمات بفاعلية وحكمة.

الخاتمة

صفوة القول ان المرجعية الدينية مارست وتمارس ادوار سياسية مهمة منذ بداية اعادة تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي لا بل انها ساهمت وبشكل فاعل في اعادة بنائها املاً منها ليحكم العراقيين انفسهم بأنفسهم بعيداً عن ارادة المحتل وبعيداً عن التدخلات الخارجية، ولم تكتفي بهذا بل انها ساهمت في عملية تقويم ادارة الدولة وما رافق عملية ادارتها من مشاكل. وان هذا التدخل ينصب في اطار تحقيق المصالح العامة ليس مصالح فردية او فئوية، اذ نجدها تتصدى بقوة اذا ما تعلق الامر بالمساس بالأمور العامة وانها تنظر لها على انها واجب شرعيي يجب التدخل في سبيل الحفاظ على المصالح العامة والعليا للمواطنين.

ونجد موقفها بشأن اعادة بناء الدولة كان واضحاً، اذ انها رفضت ادارة المحتل للبلاد بدل أبناءه، وسعت الى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يدار من قبل مواطنيه، لذلك ركزت على ضرورة كتابة دستور دائم للبلاد واجراء انتخابات ديمقراطية، وانها وجهت ان يكون النظام الديمقراطي نظام تعددي بما يتوائم مع البنية الاجتماعية التعددية للبلاد، لذلك يمكن القول انها ركزت على وحدة البلاد وان قوته بتنوعه، بدليل انها دعت الى تأسيس دستور يتضمن ويضمن الحقوق والحريات لكل تقسيمات وفئات المجتمع العراقي من جانب ولا يتعارض مع الدين الاسلامي من جانب اخر.

اما موقف المرجعية الدينية فيما يتعلق بإدارة الدولة أي فيما يتعلق ادارة مؤسسات الدولة ووزارتها وعلاقاتها الخارجية ومعاملاتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والامنية والخدمية وكل ماله علاقة بحياة المواطنين ومعيشتهم ومعاملاتهم، كل هذا خضع للمحاصصات الحزبية والطائفية والقومية بدل التركيز على الكفاءة والتخصص ادى الى تدهور مؤسسات الدولة وما رافقة من فساد سياسي ومالي واداري وما شهدته البلاد من تدهور امني، كل هذا هو من افرازات العملية السياسية وسوء التخطيط لها وادارتها، وكل هذا كانت للمرجعية الدينية مواقف واضحة منها، وانها بينت وجهة نظرها فيما يخصها وكما بينا سابقاً، وفي بعض الاحيان تضع خارطة طريق لها محاولة في حلحلة الامور أي انها لا تكتفي في النصح والارشاد انما تطرح وجهة نظرها بصورة مباشرة كمحاربة داعش او موقفها من الحكومة بعد تظاهرات تشرين وموقفها من كل الفشل في ادارة الدولة.

الهوامش:

[١] الشيخ محمد علي التشخيري ، أصول حول الشيعة والمرجعية ، المجمع العالمي لأهل البيت ، طهران ، ٢٠٠١ ، ص١٣٧

[٢] مرتضى مطهري ، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨

[٣] سعد عبد الحسين نعمة و ابو طالب هاشم احمد، الدور السياسي للمرجعية الدينية واثارة على حماية امن المجتمع، بحث منشور في المؤتمر السادس عشر الذي اقامة مركز دراسات الكوفة، المرجعية الدينية طريق هدى وسبيل نجاة، المحور الاجتماعي، ٢٠١٩، ص٣١٠

[٤] صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٢

[٥] سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١١٠

[٦] احمد علي عبود الخفاجي، دور المرجعية :الدينية في إصلاح الواقع العراقي .... السيد السيستاني أُنموذجاً، مجلة الاصلاح الحسيني، العدد (١٧)، مؤسسة وارث الانبياء للدراسات، ٢٠١٣، ص٢.

[٧] صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٥٣

[٨] نقلاً عن: حامد، الخفاف، النصوص، الصادرة عن ،سماحة السيد السيستاني، في المسألة، العراقية ، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٦-٢٧.

[٩] سعد عبد الحسين وابوطالب هاشم احمد، مصدر سبق ذكره، ص٣١٠

[١٠] بيان صادر عن مكتب السيستاني في النجف الاشرف، نقلاً عن محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعة، التوجهات، التحديات.، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٦

[١١] تغريد عبد القادر علي ، إشكالية الصياغة التشريعية في النص، الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م)، مجلة الحقوق (الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية)، المجلد (٤) العدد (١٨)، السنة (٦)، ٢٠١٢، ص١٨٣

[١٢] سعد عبد الحسين نعمة وابوطالب هاشم احمد، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢

[١٣] نقلاً عن: صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[١٤] جعفر العتريسي، العراق في قلب الإعصار ، دار المحبة البيضاء، بيروت ،٢٠٠٤ ص ٢٣٩. نقلاً عن محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سبق ذكره، ص١١٨

[١٥] صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[١٦] حامد الخفاف ، المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها من العملية السياسية الجارية ،في العراق، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٥

[١٧] المصدر نفسه، ص٤٦ .كما ينظر الى: صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

[١٨] حيدر نزار السيد سلمان ، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بحث منشور في كتاب إشكاليات التحوّل الديمقراطي في العراق، ص٩٧.

[١٩] المصدر نفسه، ص٧٦.

[٢٠] حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النصّ الديني وبناء الدولة، السيد السيستاني أُنموذجاً، ، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٦

[٢١] احمد علي عبود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[٢٢] بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول انتخابات ٢٠١٨، النجف الاشرف، ٢٠١٨/٥/٤.

[٢٣] بيان مكتب سماحة السيد السيستاني حول انتخابات ٢٠١٨، النجف الاشرف، ٢٠١٨/٥/٤.

[٢٤] علي طاهر الحمود، ملاحظات على ضوء خطبة المرجعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: https://www.nasnews.com

[٢٥] سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص٢٠٤ .

[٢٦] سعد عبد الحسين نعمة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر التخصصي، كلية المنصور الجامعة، بغداد ، ٢٠١٣، ص٣ .

[٢٧] نص خطاب المرجعية الدينية ، ١٧ تموز ٢٠١٨.

[٢٨] حميد السعدون ، مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق ، الملف السياسي، العدد (٨٦)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ٢٠١١ ، ص٦ .

[٢٩] سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

[٣٠] حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين–المانيا، ٢٠١٧، ص١٦٨.

[٣١] ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤/ شعبان/ ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤/٦/١٣م.

[٣٢] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٥ ، القسم الأول ، ص١٨٢ .

[٣٣] ينظر الى نص خطبة المرجعية الدينية في ٢٠١٩/١١/٨

[٣٤] نص خطبة المرجعية الدينية في يوم ٢٠١٩/١١/٢٩.

[٣٥] ينظر الى المادة (٧٦) والمادة (٨١) من الدستور العراقي الدائم.

[٣٦] ينظر الى نص خطبة المرجعية الدينية في ٢٠٢٠/١/٢٤.

[٣٧] امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد(٩)، المجلد(١)، ٢٠١٢، ص٥٠.